

جامعة ابن خلدون - تيارت -

المؤتمر الوطني الأول حول:

"التدقيق الداخلي للمسؤولية الاجتماعية نحو مقاربة مبكرة لتحسين حوكمة الشركات "

المحور الثالث: آليات إرساء المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

مداخلة بعنوان:

أهمية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في إرساء التنمية المستدامة

"شركة لافارج- هولسيم الجزائر (LAFARGE-HOLCIM ALGERIE) نموذجاً"

الأستاذ الدكتور مدني بن شهرة

جامعة تيارت، madani_benchouhra@yahoo.fr

طالب دكتوراه بطيب عبد الوهاب

مخبر استراتيجية التحول الى الاقتصاد الأخضر (جامعة مستغانم)

abdelwahab.bettayeb@gmail.com

الملخص

من خلال هذه الدراسة اردنا ابراز أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، فمسؤوليات منظمات الأعمال تطورت و ظهرت المسؤولية الاجتماعية كإحدى أهم الالتزامات الملقاة على هذه المنظمات باعتبارها جزء من المجتمع الذي تنشط فيه وأصبح الأداء الاجتماعي احدى مؤشرات الأساسية في تقييم أدائها الكلي، على هذا برز دور المسؤولية الاجتماعية باعتبارها من الركائز الأساسية للوصول الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و هذا ما لمسناه في سياسية شركة لافارج-هولسيم الجزائر التي تبنت مبادرات المسؤولية الاجتماعية و اعتبرتتها نهجا استراتيجيا بمشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الأداء الاجتماعي، التنمية المستدامة.

التحديات الاجتماعية و البيئية التي أصبحت تواجه اقتصاديات الدول و انعكاساتها السلبية على التنمية دفعت بمنظمات الأعمال الى ضرورة التخلي عن المبدأ الكلاسيكي المتمثل في الأداء الاقتصادي و المالي و تحقيق أكبر ربح ممكن و التوجه الى تبني مبدأ قائم على المساهمات الاجتماعية و تعزيز القيم الإنسانية مما ينعكس إيجابا على رضا مكونات المجتمع و قبوله لأهداف المنظمة، مما يؤدي الى زيادة الثقة بين الأعمال و المجتمع، و في هذا السياق ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي يركز أساسا على محورين أحدهما داخلي يتمثل في اسهام المنظمة في تطوير العاملين و تحسين ظروفهم المعيشية و المحور الثاني يتمثل في مبادرات المنظمة الهادفة الى الرقي بحياة أفراد المجتمع و تحسين ظروفهم المعيشية.

بعدها كانت منظمات الأعمال تولى أهمية كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية أصبحت ملزمة حاليا بتحقيق التوافق و التوازن بين هدف الربحية و الاستمرار و دور الاجتماعي الذي ينصب على تحسين نوعية الحياة و الرقواء بما عبر تبني المسؤولية الاجتماعية التي تقوم برامجها على الاستثمار الاجتماعي يقوم أساسا على توفير العدالة الاجتماعية و سيادة مبدأ تكافؤ الفرص، و جاء هذا التطور في مسؤوليات منظمات الأعمال اتجاها المجتمع تزامنا مع تزايد مطالب قوى الضغط الرامية الى تبني المزيد من أهداف المجتمع و طلعته، و أصبح للمسؤولية الاجتماعية دور محوري في مفهوم الحديث لإدارة الأعمال و برزت كإحدى الركائز الأساسية في صياغة استراتيجيات منظمات الأعمال و أداة لتحقيق للتميز في الأعمال، كما ارتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة الي تربط بين برامج التنمية و الحفاظ على العناصر البيئية و الاستغلال الأمثل للموارد بما يحقق التطور الاقتصادي و الاجتماعي، و هنا كان دور منظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة حتمية و ليس خيارا عبر تبنيها لفلسفة المسؤولية الاجتماعية و البيئية و صولا الى تطوير الأداء المستدام لأنشطتها باتباع نهج اجتماعي و بيئي سواءا مجيبا للوائح او القوانين أو متعلقا بالمبادرات الطوعية المحيية لتطلعات المجتمع.

في إطار هذا التقديم نطرح التساؤل التالي:

كيف تساهم منظمات الأعمال بتطبيقها المسؤولية الاجتماعية في مسار التنمية المستدامة؟

بناء على هذه المعطيات، سنتناول الموضوع ضمن محاور الملتقى بالتطرق إلى العناصر التالية:

1. ماهية المسؤولية الاجتماعية.
2. المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
3. دراسة حالة شركة لافارج- هولسيم الجزائر (LAFARGE-HOLCIM ALGERIE)

1. ماهية المسؤولية الاجتماعية

1.1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية

جاءت عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية سنذكر بعضها، عرف ثامر البكري المسؤولية الاجتماعية بأنها عبارة عن مجموعة من القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوب فيها والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزء من المنافع الاقتصادية المباشرة لدارة المنظمة والساعية إل تحقيقها بوصفها جزءا من إستراتيجيتها

1.

أما (schermerhorn) فقد عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها جبار المنظمات للعمل بطريقة لخدمة ذوي الاهتمام الداخليين والخارجين والأطراف ذوي العلاقة بالمنظمة².

و عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وأن هذا الإلتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم، كما يمكن إضافة تعريفات أخرى للمسؤولية الاجتماعية، أعطتها المنظمات الدولية ومن بين أهمها ما يلي³:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المسؤولية الاجتماعية على أنها : التزام المنظمة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام، وبهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف.

أما البنك الدولي فيعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها الإلتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات وللتنمية الاقتصادية.

وعرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية بأنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المنظمات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية وبالتالي فالمسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المنظمات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم.

هناك مجموعة من النقاط المشتركة في التعاريف المسؤولية الاجتماعية و تتمثل في⁴:

- الإجماع على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة في المجتمع بصفتها عضوا فيه .
- التزام المؤسسة بمسئوليتها الاجتماعية هي الآلية التي من خلالها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.
- الطابع "الطوعي والإرادي" الذي يميز التزام المؤسسة بمسئوليتها الاجتماعية .
- الطابع "الدائم" الذي يؤكد على التزام المؤسسة والذي يجعل من المسؤولية الاجتماعية أحد ركائز إستراتيجيتها.

- عنصر "الشفافية" والذي يركز على جمع ونشر المعلومات داخل وخارج المؤسسة، مما يسمح بتوثيق وترسيم الممارسات الايجابية للمؤسسة وتتبع التطورات الحاصلة.

- القدرة على إشراك أطراف أخرى تهتم بالمؤسسة وتتعامل معها، لأن المؤسسة ستصبح مواطنة وبالتالي ستربط بعلاقات عديدة مع أفراد المجتمع الذي تعمل به.

كما مرت المسؤولية الاجتماعية بعدة مراحل تشكل إطار لتطور مفهومها كالاتي⁵:

- مرحلة إدارة تعظيم الأرباح (1800_1920): كانت المسؤولية الأساسية للأعمال هي تعظيم الأرباح والتوجه نحو المصلحة الذاتية الصرفة، ورفع شعار ما هو جيد لي جيد للبلد
- مرحلة إدارة الوصايا (من أواخر العشرينات حتى بداية الستينات): خلال هذه الفترة كانت مسؤولية الأعمال الأساسية هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية و مصالح الأطراف الأخرى مثل المساهمين و العاملين، اما الشعار خلال هذه الفترة فهو "ما هو جيد للشركات جيد للبلد"
- مرحلة إدارة نوعية الحياة للفترة (من أواخر الستينات حتى الوقت الحاضر): تقوم المسؤولية الأساسية للأعمال على ان الربح ضروري و لكن الافراد أهم من النقود، و هذا يحقق المصلحة الخاصة للشركة و مصالح المساهمين و المجتمع ككل، الشعار هو "ما هو جيد للمجتمع جيد للبلد"

وبالرغم من إدراك معظم المؤسسات لأهمية المسؤولية الاجتماعية وتأييد تبنيها إلا أنه يوجد بعض منها من تجد هذه الفكرة تمديدا لوجودها الحر⁶، والجدول التالي يبين مختلف الحجج التي تدفع بالمؤسسات إما لتبني المسؤولية الاجتماعية أو تفاديها وغض الطرف عنها

الجدول رقم (01): الحجج المؤيدة والمعارضة لفكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

مع المسؤولية الاجتماعية	ضد المسؤولية الاجتماعية
1. توقعات الجمهور: ارتفاع التوقعات الاجتماعية من المؤسسات والرأي العام يدعم الاهتمام الاجتماعي والأهداف الاقتصادية	1. على المؤسسات الاهتمام بالأهداف الاقتصادية وترك الأهداف الاجتماعية لمؤسسات المجتمع
2. الأرباح طويلة الأمد: نتيجة العلاقات مع المجتمع وتحسين صورة المؤسسة لدى الجمهور	2. متابعة الهدف الاجتماعي يضعف الإنتاجية الاقتصادية مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأرباح
3. الالتزام الأخلاقي: العمل بما هو صواب وتجنب الأعمال غير الشرعية	3. الأعمال الاجتماعية تعتبر تكلفة بالنسبة للمؤسسة
4. صورة المؤسسة: خلق أفضل الصور لجذب جمهور أكثر واكتساح أسواق أكبر	4. سيادة المؤسسات في المجتمع وخاصة بعد الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية فإنها ستصبح أكثر قوة
5. البيئة: خلق بيئة أكثر استقرارا واجتذابا للعمال المهرة	

<p>5. محدودية الخبرة ونقص المهارة في مواجهة المشاكل الاجتماعية</p> <p>6. إضعاف الأهداف الأخرى للمؤسسة لكونها تستنزف طاقة ليست بالقليلة</p> <p>7. تعدد المسؤولية الاجتماعية مسألة معقدة وصعبة ومن الصعب استيعابها في الكثير من الأحيان</p> <p>8. نقص دعم الجمهور وإمكانية اختلاف الآراء قد تؤدي إلى حدوث خلافات المؤسسة في غنى عنها</p>	<p>6. مصالح حملة الأسهم: رفع قيمة الأسهم على المدى الطويل</p> <p>7. امتلاك الموارد: المؤسسة تمتلك الإمكانيات اللازمة لتقديم الدعم الاجتماعي</p> <p>8. الوقاية خير من العلاج: فالمؤسسة العاملة في المجتمع تسعى إلى حل المشاكل قبل تفاقم الأوضاع</p>
--	--

المصدر: نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة و المسؤولية الاعمال في شركات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط1، 2006، ص214

2.1 أنماط المسؤولية الاجتماعية

أنماط دراسة المسؤولية الاجتماعية هناك مناهج متعددة في دراسة محتوى المسؤولية الاجتماعية وأنماطها ويمكن الإشارة إلى المنهج الذي تطرقت إليه الدراسة الحالية من خلال تحديد ثلاثة أنماط لتبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات⁷:

- النمط الأول (المسؤولية الاقتصادية): وفق وجهة النظر هذه فإن منظمات: الأعمال يجب أن تركز على هدف تعظيم الربح و أن المساهمات الاجتماعية ما هي إلا نواتج عرضية ومشتقة منه، ومن أنصار هذا التوجه Milton freidman الذي يرى أن المدراء هم محترفون وليسوا مالكين للأعمال التي يديرونها وبهذا فهم يمثلون مصالح المالكين التي يفترض أن تنجز بأحسن الطرق لتعظيم الأرباح.
- النمط الثاني(المسؤولية الاجتماعية): وهو نقيض لتوجهات النمط الأول، وفي إطاره فإن منظمات الأعمال تعتبر وحدات اجتماعية بدرجة كبيرة تأخذ بنظر الاعتبار المجتمع ومتطلباته عند اتخاذ قراراتها مراعية آثار هذه القرارات في كل جوانب المجتمع
- النمط الثالث(المسؤولية المتوازنة): و في إطار هذا النمط إدارة المنظمات لا تمثل جهة مصالح جهة واحدة أو بعض جهات ذات مصلحة بل أنها تمثل مصالح جهات عديدة يفترض أن توازن إدارة المنشأة بين مصالحها مجتمعة (العالي و العامري2002) و هكذا فإنه يبدو ومهما تعددت مناهج دراسة محتوى المسؤولية الاجتماعية فإنها تلتقي بتوجهات عامة تبدأ مع بداية تطور الصناعة والتركيز على مصالح المالكين لتمتد لاحقا إلى مصالح الفئات المختلفة داخل المنظمة لتصل إلى مرحلة أخذ مصالح الأطراف المختلفة والخارجية منها بشكل خاص بنظر الاعتبار . ومع هذا فإنه لا يمكن القول بأن المنظمات باختلاف أحجامها وملكياتها وبيئات عملها وطبيعة نشاطها وفلسفة إدارتها وقيمها تستطيع تبني المسؤولية الاجتماعية بمستوى واحد.

وبشكل عام فإن مسألة المسؤولية الاجتماعية ودرجة تبنيتها أو عدم تبنيتها من قبل منظمات الأعمال يقوم في جوهره على ميل المنظمة للتركيز على الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي بعناصرهما المختلفة والموضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (02): المسؤولية الاجتماعية والنموذج الاقتصادي والاجتماعي

النموذج الاقتصادي يركز على:		النموذج الاجتماعي يركز على:
الانتاج		نوعية الحياة
استغلال الموارد الطبيعية		المحافظة على الموارد الطبيعية
قرارات داخلية قائمة على أساس أوضاع السوق.	منطقة وسط بين النموذجين	قرارات قائمة على أساس أوضاع السوق مع رقابة متنوعة من المجتمع
العائد الاقتصادي (الربح)		الموازنة بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي
مصلحة المنظمة أو المدير أو المالكين		مصلحة المنظمة والمجتمع
دور قليل جدا للحكومة		دور فاعل للحكومة

المصدر: طاهر محسن منصور الغالي، صلاح مهدي محسن العامري. (2015). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن. ص 54

3.1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها

يرى الباحث Carrol أن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تدرس في أربعة أبعاد محددة وهي⁸:

1.3.1 البعد الاقتصادي Economic dimension: ويستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرّة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق ضرراً في المجتمع والبيئة.

2.3.1 البعد القانوني Legal dimension: ويقوم هذا البعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية والعدالة وقوانين حماية المستهلك ويحتوي مجموعة كبيرة من العناصر يفترض أن تحترم من قبل المنظمات وبالشكل الذي يعزز ويساهم في الارتقاء بالعلاقة مع المستهلك ومع العاملين بمختلف أجناسهم وأعراقهم وأديانهم وكذلك منع الإضرار بالبيئة من خلال الاستخدام التعسفي للموارد أو التلوث الحاصل في الماء والهواء والتربة.

3.3.1 البعد الأخلاقي Ethical dimension: يستند إلى مبادئ ومعايير أخلاقية وكذلك إلى أعراف وقيم اجتماعية وفي إطارها توجد مؤشرات عديدة تندرج في إطار تكافؤ الفرص والتوظيف والجوانب الأخلاقية في الاستهلاك ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان و احترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وغيرها.

4.3.1 البعد الخيري Philanthropic dimension : ويرتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام وما يتفرع عن ذلك من عناصر ترتبط بالذوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء وملابس ونقل وغيرها منة جوانب أخرى.

الجدول الموالي يوضح العناصر الأساسية والفرعية لهذه الأبعاد:

جدول رقم (03): أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية

العناصر الفرعية	العناصر الرئيسية	البعد
<ul style="list-style-type: none"> ▪ منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين ▪ احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين 	المنافسة العادلة	الاقتصادي
<ul style="list-style-type: none"> ▪ استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها ▪ استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة 	التكنولوجيا	
<ul style="list-style-type: none"> ▪ عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها ▪ حماية الأطفال صحيا وثقافيا ▪ حماية المستهلك من المواد المزورة والمزيفة 	قوانين حماية المستهلك	القانوني
<ul style="list-style-type: none"> ▪ منع تلوث المياه والهواء والتربة ▪ التخلص من المنتجات بعد استهلاكها ▪ منع الاستخدام التعسفي للموارد ▪ صيانة الموارد وتنميتها 	حماية البيئة	
<ul style="list-style-type: none"> ▪ منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين ▪ ظروف العمل ومنع عمل الأحداث وصغار السن ▪ إصابات العمل ▪ التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي ▪ عمل المرأة ظروفها الخاصة ▪ المهاجرين وتشغيل غير القانونيين ▪ عمل المعوقين 	السلامة والعدالة	
<ul style="list-style-type: none"> ▪ مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك ▪ مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف ▪ مراعاة حقوق الانسان 	المعايير الأخلاقية	الأخلاقي

الأعراف والقيم الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ احترام العادات والتقاليد ▪ مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية
التحيز	<ul style="list-style-type: none"> ▪ نوع التغذية ▪ الملابس ▪ الخدمات ▪ النقل العام ▪ الذوق العام

المصدر: طاهر محسن منصور الغالي، صلاح مهدي محسن العامري. (2015). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 82

2. المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

1.2 مفهوم التنمية المستدامة

يعتبر تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (سنة 1987) والمعروف بمؤتمر بريتلاند الأكثر تعريفا انتشارا للتنمية المستدامة واستخداما، حيث يشير هذا التعريف للتنمية المستدامة بأنها "تنمية تسمح بتلبية احتياجات و متطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"⁹

و عرفت التنمية المستدامة بأنهاكل الإجراءات و العمليات المتناسقة و المتجانسة اللازمة لتغيير استغلال الموارد، توجيه الاستثمارات، توجهات التنمية التكنولوجية، و التغيرات المؤسسية، بما يضمن إشباع الحاجات و الأنشطة الإنسانية الحالية و المحتملة مستقبلا¹⁰

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة، وتدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية¹¹

و من أهم خصائص التي تميز التنمية المستدامة ما يلي¹²:

- تنمية يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، حيث تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، و يتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعة للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعة من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء و التربة و الموارد الطبيعة الأخرى.

- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والإختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل جميعا بانتظام داخل المنظومة البيئية.

2.2 أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها و محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و التي يمكن تلخيصها في ما يلي¹³:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال عملية التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة افراد المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و نفسيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو و بشكل عادل و مضمون و ديمقراطي.

- احترام البيئة الطبيعية حيث تركز التنمية المستدامة على نشاطات السكان، و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين الطبيعة و البيئة المبنية و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام.

- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، حيث تنمي إحساسهم اتجاهها، و حثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة.

- تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد، حيث تتعامل هذه التنمية مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، و كيفية استخدام الجديد و المتاح منها في تحسين نوعية حياة المجتمع، و تحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر و آثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر و هذه الآثار مسيطر عليها بمعنى إمكانية إيجاد حلول مناسبة لها.

- إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع، بحيث يكون ذلك بطريقة تلائم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية و وضع الحلول المناسبة لها.

- تغيير نوعية النمو حيث تنطوي التنمية المستدامة على ما هو أكثر من النمو حيث تتطلب تغيير في مضمون النمو يجعله أكثر كثافة في استخدام الطاقة و يجعل عوائده أكثر إنصافا.

3.2 أبعاد التنمية المستدامة

يرى الكثير من الباحثين أن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل سيتم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن بعد رابعهم وهو البعد المؤسسي¹⁴

1.3.2 البعد البيئي: و هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية واستنزاف المياه وقطع الغابات... إلخ، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية.

2.3.2 البعد الاجتماعي: و هو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفاءة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة.

3.3.2 البعد الاقتصادي: وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد، باعتبار أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها.

4.3.2 البعد المؤسسي: ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإدارتها في أداء وظائفها.

4.2 المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الأعمال كمسار تحقيق التنمية المستدامة

إن تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يسمح لهذه الأخيرة بالمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي¹⁵:

1.4.2 ركيزة بيئية: التزام الأعوان الاقتصادية للحفاظ على التوازن البيئي بتطبيق معايير الإيزو ISO14000 المتعلقة بالبيئة والحفاظ على مستقبل الأجيال.

2.4.2 ركيزة اجتماعية: المحافظة على التناسق الاجتماعي العام لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة عن طريق توعية وتنمية الموارد البشرية والمساهمة في الحفاظ على أخلاق وثقافة المجتمع ومكافحة الظواهر السلبية كال فقر، الجهل، الأمية، عدم العدالة الاجتماعية... إلخ.

3.4.2 ركيزة اقتصادية: تتعلق بتحقيق الفعالية العامة إلى جانب الفعالية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تعود على المؤسسة بمنافع عديدة في الأجل الطويل والاهتمام بالبحث والدراسات المتعلقة بمجالات التسيير الاستراتيجي وتدقيق المسؤولية الاجتماعية وتطوير الإمكانيات التنافسية.

4.4.2 ركيزة الحوكمة: كلما زاد الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالمجتمع يؤدي ذلك إلى إدارة المؤسسات بشكل جيد مما يساهم في توفير فرص عمل وبيئي الثقة في الاقتصاد ويمنع تبديد الموارد ويحافظ على البيئة التنافسية باحترام مبادئ الحكم الراشد ويساهم في منع وقوع الأزمات من خلال أسس الحوكمة التي تبني على شفافية وصدق المعلومات

كم يتلخص دور المسؤولية الاجتماعية في المجتمع في ما يلي:¹⁶

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع خلق شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليل التاهيل والأقليات والمرأة والشباب وغيرهم.
- الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.
- تحسين التنمية السياسية انطلاقاً من زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات وهذا سيساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.
- المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل والشفافية والصدق في التعامل فإن هذه الجوانب تزيد من الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات.

3.دراسة حالة شركة لافارج-هولسيم الجزائر (LAFARGE-HOLCIM ALGERIE)

1.3تعريف بالشركة

شركة لافارج هولسيم (LafargeHolcim) هي إحدى أكبر الشركات العالمية المتخصصة في صناعة مواد البناء مثل الأسمنت، الخرسانة في العالم، تأسست في 10 يوليو 2015 نتيجة الاندماج بين شركة لافارج الفرنسية للأسمنت، وشركة هولسيم السويسرية، لتبلغ القيمة السوقية للشركة بعد الاندماج حوالي 50 مليار دولار أمريكي قع مقرها الرئيسي في مدينة رابرسفيل يونا السويسرية وفرع رئيسي في العاصمة الفرنسية باريس، وتعمل الشركة في 90 دولة حول العالم، وتمثل الأسواق الناشئة مثل أسواق أمريكا الجنوبية وأفريقيا 60% من مبيعات الشركة، ويعمل بها ما يقارب 100,956 موظف، وتبلغ الطاقة الانتاجية للشركة من مواد البناء ما يقارب 368.5 مليون طن سنوياً¹⁷.

تمثل لافارج الجزائر إحدى فروع شركة لافارج هولسيم في الجزائر وهي الشركة الرائدة في سوق مواد البناء. نشاطها الأساسي هو صناعة مواد البناء خاصة الأسمنت والخرسانة و الجبس، كما أنها تمتلك ثلاثة مصانع للأسمنت (مسيلة ، عكاز ، بسكرة) بطاقة إنتاجية تساوي 11.5 مليون طن/سنة وتسير عن طريق الشراكة مع جيكا (Gica) شركة الاسمنت بمفتاح. توظف شركة لافارج هولسيم الجزائر 2000 شخص وهي ملتزمة بقوة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجزائر.

2.3 المسؤولية الاجتماعية لشركة لافارج-هولسيم الجزائر

تعتبر شركة لافارج-هولسيم ان المسؤولية الاجتماعية احدى الركائز الأساسية في بناء استراتيجياتها خاصة فيما يتعلق بمجالات: المياه، التنوع البيولوجي، الصحة والسلامة، التوظيف، تغير المناخ والطاقة، الأخلاقيات والحوكمة، الانبعاثات الجوية، النفايات وإعادة التدوير، تنمية رأس المال البشري، تنمية المجتمع. لذا تولي للمسؤولية الاجتماعية أهمية بالغة عبر العديد من الأنشطة، نذكر منها:

- السعي لجعل أنشطة الصناعة للشركة أكثر أمانا على العاملين والمناولين الذين يتعاملون مع الشركة عبر مبادئ توجيهية ومعايير واضحة للجميع ورفع مستوى الوعي وتدريب العاملين تحت شعار "المخاطرة بحياة العامل أثناء العمل أمر غير مقبول".
- الشركة تؤمن بأن التنوع هو مسرع للتغيير ومصدر للإبداع والابتكار لذا الشركة تشجع على توظيف النساء والرجال من أصول جغرافية وثقافية متنوعة مع وضع هدف تحقيق 35% من المناصب في مناصب تنفيذية للنساء.
- تخصيص مليون ساعة تطوع كل سنة للمساهمة في المشاريع المختارة محليا بالتعاون مع المنظمات الغير حكومية أو الجمعيات في مشاريع مفيدة للمجتمع خاصة التي لها علاقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد المائية.
- خلق مناصب عمل فالشركة ملتزمة بالمشاركة في التنمية الاقتصادية للمجتمعات التي تعمل فيها عبر خلق وظائف عمل مباشرة و غير مباشرة و تشجيع على تعلم و اكتساب المهارات مثل تدريب الشباب في الجزائر في مجال البناء ووضع مراكز تدريب مجانية في مجال تركيب الألواح الشمسية.
- توفير السكن بأسعار معقولة ومستدامة لان مشكل سكن لائق يواجه الكثير من السكان عبر بلدان العالم لذا تسعى الشركة إلى حلول مبتكرة لمنح فرصة الحصول على سكن لائق بتكلفة أقل عبر برنامج التمويل الجزئي وتسهيل الحصول على قروض لتمويل شراء السكن أو التجديد السكن.
- الوصول إلى رقم أعمال ب3 مليار يورو يتعلق بالمنتجات والخدمات المستدامة، فالشركة تستثمر 120 مليون دولار في البحث والتنمية لتعميم منتجات وحلول تقلل من الآثار السلبية على البيئة مثل منتج (ciment aether) منخفض الكربون عند الطهي، و منتج (béton thermedia et hydromedia) منتج يسهل تدفق مياه الأمطار مما يحافظ على المياه.
- تخفيض انبعاثات ال CO2 بنسبة 30% لكل طن من الإسمنت مقارنة بسنة 1990 فهي تراهن على الابتكار في كفاءة الطاقة علما أن صناعة الإسمنت تمثل 5% من الإنبعاثات العالمية.
- استخدام 50% من الوقود غير الأحفوري في مصانع الإسمنت باستبدال الغاز والفحم بالإطارات المستعملة المذيبات، الزيوت... إلخ وهذا له هدفين الأول هو توفير الطاقة والثاني القضاء على النفايات حيث وصلت الشركة إلى استهلاك 17% من مجموع الطاقة من المواد الغير أحفورية سنة 2013، 39% منها كانت الكتلة الحيوية.

- الاعتماد على 20% من المواد الأولية في صناعة منتجات الشركة من المواد الناتجة عن هدم وتفكيك المباني.
- تطبيق معايير الحوكمة في العمليات وأنشطة الشركة.
- قامت الشركة بمبادرة خاصة بدعم القطاع التربوي عبر مصنعها للإسمنت عكاز بالشراكة مع الهلال الأحمر الدولي بمعسكر، على تنظيم حفل توزيع أدوات مدرسية لفائدة 590 تلميذ في التعليم الابتدائي والمتوسط ببلدية عكاز ولاية معسكر. كما قام المصنع بتسليم جوائز لثماني فائزين بشهادة البكالوريا من أربع تخصصات تابعين لثانوية الأمير عبد القادر بدائرة سيق ولاية معسكر.

3.3 رؤية شركة لافارج-هولسيم اتجاه التنمية المستدامة انطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية

هدف الرئيس لشركة لافارج فيما يتعلق بالتنمية المستدامة هو خلق قيمة مشتركة للشركة، مع التركيز على أربعة مجالات للعمل¹⁸:

- حماية المناخ في جميع أنحاء سلسلة البناء.
- تطوير المنتجات والحلول المبتكرة لتحقيق الكفاءة المباني.
- تشجيع نموذج اقتصادي يحافظ على الموارد الطبيعية ويحسنه.
- تنمية المجتمعات.

لا ترى الشركة نمو أنشطتها بدون التنمية الاجتماعية وحماية البيئة واحترام المجتمعات المحلية، اكتشف قيم المجموعة وأولوياتها من حيث التنمية المستدامة والتزاماتها اليومية نحو البيئة الطبيعية، وقد شرعت الشركة مؤخراً في وضع أهداف جديدة لتمكين جميع أصحاب المصلحة من تتبع الأداء الشركة. كما أنه في كل سنة تجري الشركة تقييماً مادياً لتحديد المجالات المهمة لكل من أصحاب المصلحة ونجاح أعمالها من خلال ثلاث أولويات رئيسية هي: تغير المناخ، الصحة والسلامة وأخلاقيات العمل. و من أجل ضمان التشغيل المسؤول لعملياتها، تهم الشركة بأربعة مجالات رئيسية لحماية البيئة: مكافحة تغير المناخ، الحفاظ على التنوع البيولوجي، اقتصاد الموارد الطبيعية، تطوير ابتكار لصالح احترام أفضل للبيئة.

و تتمثل أهم الإجراءات و السياسات المتبعة كمشاركة للشركة لافارج-هولسيم في التنمية المستدامة في ما يلي¹⁹:

- لافارج يضع الابتكار في صلب اهتماماته خدمة للبناء المستدام والابداع المعماري فهي أول شركة تنشأ مركز بحث في العالم للمواد البناء.
- تبنى مصنع الاسمنت لافارج-هولسيم مسيلة نهجاً بيئياً عبر زرع 2000 شجرة زيتون في موقع مصنع كما لا تخضع هذه أشجار لأي معالجة كيميائية وهذه المبادرة هدفين هما : تحميل المناظر الطبيعية، التزامنا من أجل حماية البيئة.
- وقعت الشركة على أول اتفاقية الأداء البيئي للحرق الأدوية منتهية الصلاحية، لافارج-هولسيم الجزائر من خلال مصنع أسمنت عكاز والنقابة الوطنية للصيادلة لتنفيذ عملية تجريبية للحرق المشترك للأدوية منتهية الصلاحية. ويهدف إلى تحديد تقنياً وبيئياً الشروط وطرائق التشغيل الخاصة بالترديد المشترك للنفايات الخاصة

بصفة عامة وبالأخص الأدوية المنتهية الصلاحية. و هو مشروع رائد ومفهوم بيئي جديد في الجزائر، والتي ستفتح الباب أمام صناعة التقييم ومعالجة النفايات جديدة وخلق اضافة الاقتصادية، عبر خلق وظائف جديدة و مصادر لدخل. كما يهدف مشروع لافارج-هولسيم الجزائر إلى توسيع هذه العملية إلى أنواع أخرى من النفايات مثل النفايات النفطية والزبوت والإطارات وغيرها. و هذا جزء من الاستراتيجية استرجاع النفايات.

- تعمل الشركة على الترويج للبناء المستدام من خلال مسابقات و جوائز دولية و مننديات لذا قامت بتنظيم مسابقة دولية بقيمة 2 مليون دولار في مجال البناء المستدام وهي أكبر مسابقة في العالم للتصميم المستدام، وتستهدف المشاريع الرئيسية للمهنيين وكذلك الأفكار جديدة التي تجمع بين حلول البناء مستدامة و التميز في الهندسة المعمارية كمشاركة منها في تحسن نوعية الحياة.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر كالتالي:

- أصبحت منظمات الأعمال تولي اهتماما للمسؤولية الاجتماعية.
- تبني منظمات الأعمال لدور أكبر اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه لا يضر بقيامها بوظائفها الأساسية و الحصول على عائد مناسب على استثماراتها.
- المسؤولية الاجتماعية نصح أساسي لمساهمة منظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات التي تنشط فيها لكونهما يشتركان في المبادئ والأبعاد.
- تبني المسؤولية الاجتماعية يحقق للمنظمة القبول في المجتمع و يساهم في تطوير و تحسين جودة الحياة.
- نجاح الأعمال أصبح لا يرتبط بالأهداف الاقتصادية فقط بل كذلك بالأداء الاجتماعي.
- تحقيق الاستدامة أصبح عنصرا فعالا في بلورة استراتيجيات منظمات الأعمال عبر الربط برامج المسؤولية الاجتماعية و أهداف التنمية المستدامة.
- نجاح تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المنظمة مرتبط بتطبيق برامجها داخليا و خارجيا.
- دور المسؤولية الاجتماعية يتعدى القيام بالأعمال الخيرية اتجاه المجتمع بل البحث عن الحلول التي تدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد بما يحقق الرفاه للمجتمع من جهة ويحقق التنمية المستدامة من جهة أخرى.
- تقدم شركة لافارج مجموعة من مبادرات متعددة الأهداف والتي تنصب على الاهتمام بالمجتمع الذي تنشط فيه ترجمة لتبنيها الواسع لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- شركة لافارج لها نظرة جدية نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال الالتزام بأربعة عناصر هي: حماية البيئة، تطوير وابتكار منتجات بيئية لتشجيع البناء المستدام، المحافظة على الموارد الطبيعية، تنمية المجتمع.

المراجع

- ¹ علي فلاح الزغبي، مرجع سابق، ص 257.
- ² المرجع نفسه، ص 257.
- ³ هبة مصطفى كافي، التسويق الأخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال، ألفا للوثائق، الجزائر، 2017، ص 82-83
- ⁴ ضيائي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و الموارد البشرية، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010/2009، ص 22
- ⁵ علي فلاح الزغبي، التسويق الاجتماعي "مدخل معاصر"، دار الكتاب الجامعي، لبنان، 2016، ص 359.
- ⁶ نجم عبود نجم، اخلاقيات الإدارة و المسؤولية الاعمال في شركات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط 1، 2006، ص 214
- ⁷ علي فلاح الزغبي، مرجع سابق، ص 361
- ⁸ طاهر محسن منصور الغالي، صلاح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص 64-65
- ⁹ الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع و التحديات، مجلة الباحث، عدد 16-2016، ص 300.
- ¹⁰ Burgemmer beat, principe ecologique et sociaux du marché, économique, France, 2000, p44.
- ¹¹ محمد بوحجلة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الاحصائية خلال الفترة 2000-2011، مجلة الاقتصاد و التنمية، جامعة بليدة 02، المجلد 1، العدد 1، ص 75.
- ¹² قويدر كمال، تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 28.
- ¹³ عثمان محمد غنيم، ماجد ابو زنت، التنمية المستدامة "فلسفتها و اساليب تخطيطها و أدوات قياسها"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 29-30.
- ¹⁴ الجودي صاطوري، مرجع سابق ص 301.
- ¹⁵ مراد سكاك، تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات -دراسة ميدانية لبعض مؤسسات سطيف-، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 11، ص 206.
- ¹⁶ طاهر محسن منصور الغالي، صلاح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص 53
- ¹⁷ <https://fr.wikipedia.org/wiki/LafargeHolcim2018> اطلع عليه بتاريخ 20 فيفري 2018
- ¹⁸ https://www.lafarge.dz/5_2-vision-et-priorites2018 اطلع عليه بتاريخ 20 فيفري 2018
- ¹⁹ https://www.lafarge.dz/sites/algeria/files/documents/lafarge_sustainability_ambitions_2020_fr_1.pdf اطلع عليه بتاريخ 05 فيفري 2018